

## مدى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية

د. ايمان أحمد الهنيي

أ. ساري يوسف حيمور

كلية التخطيط والادارة- قسم المحاسبة

مستشار مصارف اسلامية

جامعة البلقاء التطبيقية

**ملخص:** تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية، حيث تمثل مجتمع الدراسة في المصارف الإسلامية الأردنية الثلاثة وهي: البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي، وبنك الأردن دبي الإسلامي. ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم الاستبانة اللازمة وتوزيعها على عينة الدراسة البالغة 51 مستجيباً من مساعدي المدراء العاملين، ومدراء الإدارات، ومدراء الفروع، ومساعدي مدراء الفروع، وموظفي دوائر التدقيق في المصارف الإسلامية الأردنية.

وبعد إجراء التحليل الإحصائي باستخدام SPSS، تم التوصل إلى أنه تلتزم المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية المتعلقة بالمحافظة على حقوق المساهمين ومعاملتهم بعدل، ومبادئ الحاكمية المؤسسية المتعلقة بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح ومعاملتهم بعدل، كما تلتزم بإصدار نظم تعمل على تحديد صلاحيات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية فيها ومسؤولياتها، ويلتزم أعضاء مجلس الإدارة والمديرون التنفيذيون في المصارف الإسلامية الأردنية بقواعد السلوك المهني في ممارسة مهامهم، وتوفير الشفافية والإفصاح بالمعلومات المنشورة، والوفاء بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع.

وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات الرقابية والإشرافية بتشجيع كافة المصارف على أن تتبع منهج المصارف الإسلامية الخاص بالتزامها بمبادئ الحاكمية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، وضرورة قيام المصارف الإسلامية بتأسيس لجنة خاصة بالحاكمة تسمى لجنة الحاكمية المؤسسية تهتم بتخطيط، وتوجيه، ومراجعة، ومراقبة عمليات الحاكمية، والقيام بالإجراءات التصحيحية إذا لزم الأمر.

**الكلمات الدالة:** الحاكمية المؤسسية، أصحاب المصالح، قواعد السلوك المهني، المسؤولية الاجتماعية، المصارف الإسلامية.

## The Compliance of Jordanian Islamic Banks with the Principles of Corporate Governance

**Abstract:** This study aimed to reveal the extent of Jordanian Islamic banks' commitment to apply the principles of corporate governance. The population of this study was three Jordanian Islamic Banks: And to achieve this objective, a questionnaire was designed and distributed to a sample consisted of 51 respondents of the general managers' assistants, managers of the administrations, managers of the branches, the assistants of the managers of the branches and the employees of the audit departments in the Jordanian Islamic banks.

After data was analyzed using SPSS, the study concluded that the Jordanian Islamic banks are committed to apply the principles of the corporate governance regarding protecting the rights of the stakeholders and the shareholders and treating them fairly. Moreover, the Jordanian Islamic banks are committed to issue systems that determine the powers of the Board of Directors and its executive administration and its responsibilities. And the members of the board of directors in the Jordanian banks committed to the rules and the ethics of the professional functional work, to the disclosure and the transparency of the information published and to fulfill their social responsibilities towards the community.

The study recommended the necessity of the control and supervision authorities to encourage all the banks to follow the approach of the banks regarding their commitment to the principles of the corporate governance regarding the social responsibility, and the necessity of establishing a private committee of the governance named the committee of corporate governance that cares of planning, revising and controlling the operations of the governance. Moreover, the necessity to make corrections whenever there is a need.

**Key words:** Corporate Governance, Ethics, Social Responsibility, Islamic Banks, Stakeholders .

#### مقدمة:

تعاظم الاهتمام بالحاكمية المؤسسية للمنظمات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، وخاصة في اعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها العديد من الدول، والتي كان من أهمها فضائح انهيار العديد من المنظمات عام 2002، والتي كان من بينها شركة إنرون (Enron) وشركة ورلدكوم (WorldCom)، بفعل العديد من الأسباب أهمها انتقال الصلاحيات من مجلس الإدارة الى الإدارة التنفيذية مما سبب العبث والغش والاختفاء المحاسبية، والمعلومات الداخلية الخفية، والتضليل وعدم التزام ادارات الشركة أخلاقياً، بالإضافة الى المخالفات التي ارتكبت من قبل بعض مكاتب التدقيق العالمية مما دفع المجتمع المالي والقضاء الى البحث عن دور مجالس الادارات ولجان التدقيق الداخلي والادارات التنفيذية في المنظمات.

ويقدم نظام الحاكمية المؤسسية نظاماً لإدارة المصارف عامة واحكام الرقابة عليها بما يحقق اهداف تلك المصارف، ويتيح لها استمرار التواصل مع مصادر تمويلها، حيث يشمل نظام الحاكمية الطريقة التي تدار بها شؤون المصرف من خلال الدور المنوط بكل من مجلس الادارة والادارة العليا، بما يؤثر على تحديد اهداف المصرف ومراعاة حقوق الفئات المستفيدة، وحماية حقوق المودعين.

## مدى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية

ويتميز المصرف الإسلامي بأنه يلتزم بتطبيق احكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق اسلوب المشاركة في الربح او الخسارة في المعاملات، كما يهتم بتطبيق القيم والأخلاق الإسلامية في العمل المصرفي. ومن هنا فإن التزام المصرف الإسلامي بمبادئ نظام الحاكمية المؤسسية يساعدها في تحقيق اهدافها المتعلقة في تحقيق التنمية الاقتصادية المتعلقة بإلغاء الفوائد، وتخفيض تكاليف المشاريع، وتشجيع الاستثمار والقضاء على البطالة، وزيادة الدخل الوطني، وفي تحقيق اهدافها الاجتماعية من خلال تحقيق التكافل الاجتماعي، حيث يهدف نظام الحاكمية الى تحسين الاداء المالي للشركات، والى حماية حقوق اصحاب المصالح عامة والمساهمين خاصة، وتحقيق المسؤولية الاجتماعية للشركة بواسطة تطوير سياسات واجراءات مناسبة لنشاطات الشركة تعمل من خلالها على خدمة البيئة المحيطة والمجتمع (Ontario Teachers Pension, 2003, p4).

ومن هنا فإن هذه الدراسة جاءت للتعرف على مدى التزام المصارف الإسلامية بتطبيق نظام الحاكمية المؤسسية في الأردن من خلال المحافظة على حقوق المساهمين ومعاملتهم بعدل، والمحافظة على حقوق اصحاب المصالح ومعاملتهم بعدل، والالتزام بإصدار نظم تعمل على تحديد صلاحيات مجلس الادارة والادارة التنفيذية فيها ومسؤولياتها، والتزام اعضاء مجلس الادارة والمدراء التنفيذيين في المصارف الإسلامية بقواعد السلوك المهني في ممارسة مهامهم، والتزام المصارف الإسلامية بتوفير الشفافية والافصاح بالمعلومات المنشورة، والتزام المصارف الإسلامية بالوفاء بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع.

### مشكلة الدراسة

تتصف نظم الحاكمية المؤسسية في الشركات بالضعف في معظم دول العالم، سواء كانت متقدمة او نامية، الا أنّ المشكلة التي تعاني منها الدول النامية في هذا المجال اكثر عمقا وخطورة نظرا لآثارها الاقتصادية والاجتماعية الجسيمة التي تلحق بالمساهمين والفئات الأخرى من اصحاب المصالح (مطر ونور، 2007).

ويعتبر الأردن من الدول النامية، وتعتبر المصارف الإسلامية في الأردن ركنا اقتصاديا هاما في عجلة التنمية الاقتصادية حيث تتميز بأنها أكثر قدرة على تجميع الارصدة النقدية القابلة للاستثمار من المصارف التقليدية، وانها اكثر كفاءة في توزيع النقود القابلة للاستثمار، وانها تساهم بشكل مباشر في عدالة توزيع الارصدة النقدية القابلة للاستثمار على المستثمرين (احمد، 2010)، ومن هنا فإن المصارف الإسلامية تعتبر مجالا مهما للتعرف على مدى التزام هذه

#### د. ايمان الهيني و أ. ساري حيمور

المصارف بتطبيق نظام الحاكمية المؤسسية في الاردن، وتتمثل العناصر الرئيسية لمشكلة البحث في الاجابة عن الاسئلة التالية:

- 1- هل تلتزم المصارف الإسلامية بالمحافظة على حقوق المساهمين ومعاملتهم بعدل؟
- 2- هل تلتزم المصارف الإسلامية بالمحافظة على حقوق اصحاب المصالح ومعاملتهم بعدل؟
- 3- هل تلتزم المصارف الإسلامية بإصدار نظم تعمل على تحديد صلاحيات مجلس الادارة والادارة التنفيذية فيها ومسؤولياتها؟
- 4- هل يلتزم اعضاء مجلس الادارة والمدراء التنفيذيون في المصارف الإسلامية بقواعد السلوك المهني في ممارسة مهامهم؟
- 5- هل تلتزم المصارف الإسلامية بتوفير الشفافية والافصاح بالمعلومات المنشورة؟
- 6- هل تلتزم المصارف الإسلامية بالوفاء بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع؟

#### أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها أولى الدراسات التي اهتمت بالتعرف على مدى التزام المصارف الإسلامية في الاردن بنظام الحاكمية المؤسسية، نظراً لأهمية مفهوم الحاكمية واستخدامه في تحقيق الجودة والتميز في الاداء، ونظراً لأهمية قطاع المصارف الإسلامية في دعم عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاردن، وتسعى هذه الدراسة الى التوصل الى نتائج مفيدة تخدم مختلف فئات المصالح سواء كانوا من المتعاملين مع المصارف الإسلامية، او المساهمين، او الجهات الرقابية، او ادارات المصارف الإسلامية، أو غيرهم كلا حسب حاجته الى هذه النتائج في اتخاذ قراره.

#### اهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في تحقيق ما يلي:

- 1- بيان وتوضيح مفهوم الحاكمية واهدافها ومبادئها.
- 2- بيان مدى التزام المصارف الإسلامية الأردنية في تطبيق أهداف ومبادئ نظام الحاكمية المؤسسية.

#### الاطار النظري والدراسات السابقة

تعود بداية نظام الحاكمية المؤسسية الى عام 1991 حيث قامت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بالتعاون مع البنك الدولي بإصدار مبادئ للحاكمية المؤسسية شملت عدة محاور تتعلق بالإدارة، واصحاب المصالح، وحقوق المساهمين ومسؤوليات مجلس الادارة، ومتطلبات الافصاح. وقد عرفت نظام الحاكمية المؤسسية بأنه الاطار الذي ينظم العلاقات بين ادارة الشركة

## مدى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحوكمة المؤسسية

ومجلس الادارة والمساهمين وغيرهم من اصحاب المصالح، كما يساعد الشركة على وضع اهدافها، وفي تقديم الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الاهداف، ويساعد على مراقبة الاداء (OECD, 1999).

وفي عام 2002 قام المجلس العام للمحاسبة في كندا بتقديم ارشادات تتعلق بالمحاسبة الادارية تتضمن اجراءات يمكن تبنيها من قبل الشركات لتحقيق حاكمية مؤسسية كفوة، وقد ركزت هذه الارشادات على قياس وتطوير الأداء لمجلس ادارة الشركة (CMA, 2002). كما قام معهد المدققين الداخليين عام 2003 بتطوير معايير خاصة بالتحقيق الداخلي للشركات تتناسب مع المتغيرات البيئية الجديدة المتعلقة بالحوكمة المؤسسية وتكنولوجيا المعلومات حيث شملت مبادئ التدقيق الداخلي، وتطوير قياس اداء لجنة التدقيق الداخلي، وتطوير مبادئ سلوك مهني يجب توفرها في لجنة التدقيق بالشركة (IIA, 2003).

وتعتبر الحوكمة المؤسسية نظاما هاما في المصارف للأسباب التالية:

- 1- تعتبر الحوكمة المؤسسية نظاما يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للمصارف.
  - 2- تمثل الحوكمة المؤسسية الجيدة عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية وتؤثر على الاستقرار المالي والاقتصادي.
  - 3- ان عمل المصارف يختلف عن عمل باقي الشركات المساهمة العامة لان طبيعة عملها تتحمل المخاطر، اضافة الى كون هذه المصارف مسؤولة عن المحافظة على اموال الغير (المودعين).
  - 4- يعتبر وجود نظام الحوكمة المؤسسية هاما في المصارف بسبب تعرضها للمخاطر الناتجة عن تداول اسهمها في السوق المالي (دهمش وابو زر، 2003، ص 27).
- ويمكن تقسيم بيئة نظام الحوكمة المؤسسية الى ما يلي:
- أ- الاطراف الداخلية: وتشمل المساهمون ومجلس الادارة واللجان المنبثقة عنها، والادارة التنفيذية والموظفون.
  - ب- الاطراف الخارجية: وتشمل فئات عامة مثل المودعين، ووسائل الاعلام، والمحللين، والباحثين، وفئات متخصصة بالإشراف والرقابة والتنظيم ([www.ebi.gov.eg](http://www.ebi.gov.eg)).
- وقد قام البنك المركزي الأردني بإصدار دليل للحوكمة المؤسسية للمصارف الأردنية عام 2007، بهدف توفير معيار لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، وذلك استنادا لما جاء في مبادئ الحوكمة المؤسسية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والارشادات الصادرة عن لجنة بازل حول تعزيز الحوكمة المؤسسية في المصارف. ووفقا لهذا الدليل فانه

#### د. ايمان الهيني و أ. ساري حيمور

على كل مصرف من المصارف العاملة في الأردن أن يقوم بإعداد دليل خاص به ينسجم مع احتياجاته وسياساته ويشمل الحد الأدنى من متطلبات البنك المركزي الواردة في هذا الدليل ليصار الى تطبيقه اعتباراً من 2007/12/31.

وقد تعددت الدراسات في الاردن التي تناولت موضوع الحاكمية المؤسسية خلال الاعوام القليلة السابقة كان اولها دراسة (الهيني، 2004) بعنوان: " تطوير نظام للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الاردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني"، والتي هدفت الى تطوير نظام للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الاردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني، وقد توصلت الدراسة الى نظام متكامل للحاكمية المؤسسية تكوّن من مقومات وأهداف ومبادئ تتعلق بمجلس الادارة واللجان المنبثقة عنه، وعلاقة الشركة مع اصحاب المصالح، وهو ما يؤثر ايجابيا على استقلالية مدقق الحسابات.

وجاءت دراسة (ابو زر، 2006) بعنوان: " استراتجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي" والتي بهدف تطوير استراتجية لتحسين فاعلية نظام الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي، ودراسة (مطر ونور، 2007) بعنوان: " مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية"، والتي هدفت الى بيان مدى التزام الشركات المساهمة العامة الاردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية واجراء مقارنة تحليلية بين القطاعين المصرفي والصناعي. وقد توصلت الدراسة الى ان مستوى الالتزام لدى القطاع المصرفي اكبر من القطاع الصناعي، وكانت اهم نقاط الخلل او عدم الالتزام تتمثل في عدم التزام مجالس الادارة بقواعد السلوك المهني، وعدم مشاركة المساهمين في اتخاذ القرارات الاستراتيجية للشركة.

ودراسة (كلبونة، 2008) بعنوان: " دور الحاكمية المؤسسية في تحسين أداء البنوك الأردنية وفق دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي عام 2007"، بهدف بيان دور هذه التعليمات الواردة بالدليل في تحسين ممارسات المصارف الأردنية بشكل عام من خلال تنفيذها لبنود وأجزاء الدليل، فقد كان هدفها الرئيس تقييم تعليمات الدليل بشكل عام. وقد وجدت الدراسة أن تعليمات دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي قد ساهمت في تحسين آليات العمل وممارسات البنوك الأردنية الداخلية بشكل مهم.

اما دراسة (مطر، 2009): " بعنوان اثر النظم المحاسبية والمعايير المهنية في تعزيز فاعليته وكفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة العامة الاردنية" فقد هدفت الى بيان اثر النظم المحاسبية والمعايير المهنية التي تحكم تطبيق هذه النظم في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم الحوكمة المطبقة في الشركات المساهمة العامة الاردنية، وقد قسّمت الدراسة الى جزأين اولهما لعرض الاطار النظري

## مدى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية

لحوكمة الشركات، في حين خصص الجزء الثاني للدراسة الميدانية التي اجريت على عينة تم اختيارها من اعضاء غير تنفيذيين في مجالس ادارات الشركات، ومدقي الحسابات، وجهات الرقابة والاشراف المسؤولة عن وضع المعايير المهنية ومتابعة تنفيذها وهي البنك المركزي ، وهيئة الأوراق المالية ، وجمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين. وقد توصلت الدراسة الى انه يوجد للنظم المحاسبية والمعايير المهنية بفروعها المختلفة دور في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم الحوكمة للشركات ، وأنه يوجد فروقات ذات دلالة احصائية بين آراء الفئات الثلاثة تجاه الاهمية النسبية للنظم المحاسبية، وعدم وجود فروق معنوية بين آراء الفئات الثلاثة تجاه الاهمية النسبية للمعايير المهنية.

أما دراسة (القطاونة، 2011) بعنوان "مدى توافر أبعاد خصائص الحاكمية المؤسسية وأثرها في دافعية العمل في البنوك التجارية العاملة في الأردن"، والتي هدفت الى التعرف الى مدى توافر خصائص الحاكمية وأثرها في دافعية العمل لدى العاملين في البنوك التجارية العاملة في الأردن، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة لغرض جمع البيانات وتوزيعها على عينة مكونة من (304) مستجيباً. وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها:

1. أن تصورات المبحوثين لأبعاد خصائص الحاكمية جاءت بدرجة مرتفعة، وأن تصوراتهم لأبعاد دافعية العمل جاءت أيضاً بدرجة مرتفعة.
2. وجود أثر لأبعاد الحاكمية في دافعية العمل لدى المبحوثين في البنوك التجارية العاملة في الأردن.

وأوصت الدراسة بضرورة أن تتبنى إدارات البنوك التجارية العاملة في الأردن مفهوم الحاكمية المؤسسية وتعزيز أبعادها، وأن تكون تلك الإدارات مقتنعة بأهمية مثل هذه القواعد والضوابط مما يساعد على تنفيذها عن طريق جهد شمولي مخطط.

وجاءت دراسة ( زريقات، 2011) بعنوان: "أثر دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الأردني في تحسين جودة التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية"، بهدف اختبار أثر تعليمات دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الأردني في تحسين جودة التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية، وذلك اعتماداً على مدى تأثير بنود هذا الدليل على مكونات جودة التدقيق الداخلي التي حددها معهد المدققين الداخليين. وقد تم تصميم استبانة موجهة لموظفي إدارات التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية . وأظهرت نتائج الدراسة وجود دور هام لتعليمات دليل الحاكمية المؤسسية في تحسين جودة التدقيق الداخلي للبنوك الأردنية، وذلك من خلال تأثير تعليمات هذا الدليل وبشكل مهم إحصائياً في مكونات جودة التدقيق الداخلي المتمثلة في زيادة

#### د. ايمان الهيني و أ. ساري حيمور

الالتزام بميثاق أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي، وزيادة الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي ، وتطوير الأداء المهني للمدققين الداخليين، وتحسين ممارسات وأساليب التدقيق الداخلي. وأوصى الباحث القطاعات الاقتصادية الأخرى والجهات المشرفة عليها، بخلاف البنوك، بضرورة تبني مثل هذا الدليل.

كما تناولت دراسة (شنيكات والعبادي، 2011) بعنوان "تقييم مبادئ الحاكمية المؤسسية في الأردن"، وهي دراسة عملية لواقع الحاكمية المؤسسية في الأردن هدفت الى تقييم مصداقية مبادئ الحاكمية المؤسسية في حماية حقوق المساهمين، وتقييم الافصاح ومدى تمثيل المعلومات الواردة بالتقارير المالية لوضع الشركات من خلال اجراء المقابلات الشخصية مع موظفين من ذوي الخبرة ممن يعملون في الشركات المساهمة العامة المدرجة في هيئة الأوراق المالية. وقد توصلت الدراسة الى وجود دور للحاكمية المؤسسية في حماية حقوق المساهمين ، وفي التأثير ايجابيا على عدالة تمثيل المعلومات الواردة بالتقارير المالية، إلا أنه لم تظهر الدراسة وجود عدالة في التعامل مع المساهمين في الأردن.

كما تناولت دراسة (بينو وتومار، 2012) بعنوان "الحاكمية المؤسسية وأداء المصارف الأردنية"، والتي هدفت الى بيان تأثير الحاكمية المؤسسية المتمثل في هيكل ملكية الأسهم وطبيعة أعضاء مجلس الادارة وعدد أعضاء مجلس الادارة على أداء 14 مصرفا أردنيا للفترة الواقعة بين عام 1996 وعام 2007، وقد تم استخدام تحليل الانحدار لدراسة العلاقة. وتوصلت الدراسة الى أنه يوجد علاقة ايجابية بين هيكل ملكية الأسهم وطبيعة أعضاء مجلس الادارة، فيما لم تظهر الدراسة وجود أية علاقة بين عدد أعضاء مجلس الادارة وأداء تلك المصارف.

ومن الدراسات الاجنبية التي تناولت الحاكمية المؤسسية كانت دراسة (Abiola,2012) بعنوان: "الحاكمية المؤسسية في المصارف النيجيرية وملائمة المدققين الداخليين"، والتي هدفت الى تقييم أهمية دور المدققين الداخليين في المصارف النيجيرية في حماية هذه المصارف من الغش والاحتيال، وقد لجأ الباحث الى أسلوب المقابلات الشخصية حيث قام بإجراء مقابلات شخصية مع 23 مدققا داخليا في 9 مصارف نيجيرية. وقد توصلت الدراسة إلى أنه يوجد ضعف بنظام الحاكمية المؤسسية في المصارف النيجيرية وان إدارة المصارف تحظى بالدور الأكبر في المصارف بدلا من مجلس الإدارة.

و دراسة (Jubta,2008) بعنوان: " الحاكمية المؤسسية في المصارف الهندية"، والتي هدفت الى اختبار مدى تطبيق ممارسات الحاكمية المؤسسية في المصارف الهندية. وقد توصلت الدراسة إلى



## مدى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية

أن هذه الممارسات ما زالت في طور التكوين بالرغم من قناعة هذه المصارف بدور الحاكمية المؤسسية في تخفيض فرص الاحتيال والغش.

و دراسة (Arun and Turner,2004) بعنوان: "الحاكمية المؤسسية في الاقتصاديات النامية" والتي هدفت الى دراسة وتقييم الحاكمية المؤسسية في مصارف البلدان النامية، وقد بينت الدراسة أن الاصلاحات المرافقة لنظام الحاكمية المؤسسية تعتبر ركنا هاما في تنمية القطاع المصرفي في الدول النامية، وأن منافسة المصارف في الدول النامية مع المصارف الأجنبية العاملة في هذه الدول تساهم في دعم الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي.

و دراسة (Guenther, 2002) بعنوان: "نظام الحاكمية المؤسسية الكفؤ"، والتي هدفت الى بيان أهمية تكوين هيكل نظام الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الامريكية، وتناولت المبادئ الواجب اخذها بعين الاعتبار عند تأسيس نظام حاكمية مؤسسية كفؤ لإحدى الشركات مثل ضرورة وجود خطة تتفق مع اهداف مختلف فئات المستويات الادارية، وضرورة اختيار لجنة ممثلة من اعضاء مجلس الادارة، وتعريف عمليات الحاكمية المؤسسية المتعلقة بالاتصالات والاجتماعات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. و دراسة (Reed, 2005) بعنوان: "اصلاح الحاكمية المؤسسية في الدول النامية" والتي هدفت الى تطوير نظام الحاكمية المؤسسية في الشركات العاملة في البلدان النامية، وتوصلت الدراسة الى أن نظام الحاكمية المؤسسية نظاما يتم بموجبه توجيه الشركة ومتابعة انشطتها من أجل تحقيق التوازن بين مصالح ادارتها من جهة ومصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة مثل المستثمرين والموردين والبيئة والمجتمع، وأن النظام يقوم على ثلاثة دعائم أساسية تشمل العمليات والإجراءات الأساسية التي بموجبها يتم توجيه الشركة ومتابعة أنشطتها، والمحفزات التي تشجع ادارة الشركة على الإلتزام والتوافق مع التشريعات والأنظمة.

وفي عام 2004 قامت منظمة التنمية والتعاون الدولي بتطوير مبادئ الحاكمية المؤسسية ل يتم تطبيقها في معظم الدول الأوروبية ودول شرق اسيا والدول العربية بما فيها الأردن، وتتمثل هذه المبادئ بما يلي: (OECD, 2004)

**1- المحافظة على حقوق حملة الاسهم وتحقيق التكافؤ والمساواة في التعامل معهم، والحرص على احترام حقوق المساهمين وتشجيعهم على حضور اجتماعات الهيئة العامة ومشاركتهم في اتخاذ القرارات الهامة.**

**2- المحافظة على حقوق اصحاب المصالح من غير حملة الاسهم من مقرضين، وموظفين، وعملاء ، وموردين وغيرهم.**

#### د. ايمان الهيني و أ. ساري حيمور

3- توضيح مهام ومسؤوليات مجلس الادارة من خلال تطوير هيكل تنظيمي يوضح (المهام والمسؤوليات واساليب واجراءات تفويضها، وكذلك الالية المتبعة في اتخاذ القرارات، ووجود نظام محاسبي كفؤ للشركة يوفر المعلومات المالية المناسبة لاتخاذ القرارات.

4- مراعاة مجلس الادارة لمبدأ الأمانة والسلوك المهني وذلك من خلال التحلي بالأمانة والنزاهة والمصادقية والمسؤولية.

5- الافصاح والشفافية: حيث يعتبر مبدأ الافصاح والشفافية ركيزة هامة من ركائز نظام الحاكمية المؤسسية؛ لأنه يمكّن ادارة الشركة والأطراف الأخرى ذات العلاقة من تحقيق الفائدة القصوى من البيانات المالية المنشورة في اتخاذ القرارات. ويتمثل هذا المبدأ في توفير الشركة افصاحات طوعية او اختيارية اضافة الى الافصاح الاجباري او الالزامي.

6- المسؤولية الاجتماعية للشركة وتعني أن لا تتوقف حدود مسؤولية الشركة عند مجرد الحفاظ على حقوق المساهمين بل أن تمتد الى الوفاء بالالتزامات الاجتماعية تجاه البيئة التي تعمل فيها، وأن تضحيّ بجزء من ارباحها في سبيل خدمة البيئة مثل مكافحة التلوث، وتدريب العاملين، وتقديم الهبات والتبرعات للجمعيات والمؤسسات العامة.

لأنه لم يتم التوصل الى أية دراسة تناولت موضوع الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية، ومن هنا فان هذه الدراسة تهدف الى دراسة مدى التزام المصارف الإسلامية في الاردن بمبادئ الحاكمية المؤسسية.

#### فرضيات الدراسة

الفرضية الصفريّة الاولى: لا تلتزم المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية المتعلقة بالمحافظة على حقوق المساهمين ومعاملتهم بعدل.

الفرضية الصفريّة الثانية: لا تلتزم المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية المتعلقة بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح ومعاملتهم بعدل.

الفرضية الصفريّة الثالثة: لا تلتزم المصارف الإسلامية الأردنية بإصدار نظم تعمل على تحديد صلاحيات مجلس الادارة والادارة التنفيذية فيها ومسؤولياتها.

الفرضية الصفريّة الرابعة: لا يلتزم اعضاء مجلس الادارة والمدراء التنفيذيين في المصارف الإسلامية الأردنية بقواعد السلوك المهني في ممارسة مهامهم.

الفرضية الصفريّة الخامسة: لا تلتزم المصارف الإسلامية الأردنية بتوفير الشفافية والافصاح بالمعلومات المنشورة.

## مدى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية

الفرضية الصفرية السادسة: لا تلتزم المصارف الإسلامية الأردنية بالوفاء بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع.

### منهجية الدراسة

#### مصادر جمع البيانات:

1- مصادر ثانوية: تمثلت في الكتب والدراسات والمقالات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.  
2- مصادر أولية: تمثلت في جمع البيانات المتعلقة بأراء عينة الدراسة من خلال بعض المقابلات الشخصية مع بعض مدراء دوائر التدقيق ومدراء الفروع للمصارف الإسلامية في الأردن، ومن خلال الاستبانة التي تم تطويرها اعتمادا على الاطار النظري والدراسات السابقة ونتائجها.

#### أداة الدراسة

تمثلت أداة الدراسة في الاستبانة، حيث تكونت من ثلاثة أجزاء، تمثل الأول منها في خطاب تم توجيهه للمستجيبين، تم من سياقه بيان هدف الدراسة وعنوانها، أما الجزء الثاني فقد اشتمل على المعلومات الديمغرافية المتعلقة بوصف عينة الدراسة، وتكونت من المؤهل العلمي والمسمى الوظيفي وعدد سنوات الخبرة. أما الجزء الثالث فقد تكون من اثنين وأربعين فقرة تمثلت فرضيات الدراسة صممت حسب مقياس ليكرت و طلب من المستجيب اختيار الجواب الذي يراه مناسباً، وكانت خيارات الإجابة كما يلي:

1	2	3	4	5
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

#### مجتمع الدراسة وعينتها

تمثل مجتمع هذه الدراسة في المصارف الإسلامية الأردنية وهي: البنك الاسلامي الأردني والبنك العربي الاسلامي وبنك الأردن دبي الاسلامي، أما عينة الدراسة فهي عينة عشوائية بلغت 51 مستجيباً من مساعدي المدراء العاميين ومدراء الادارات ، ومدراء الفروع ، ومساعدي مدراء الفروع، وموظفي دوائر التدقيق في المصارف الإسلامية الأردنية. ويمكن وصف عينة الدراسة كما يلي:

جدول رقم(1) وصف عينة الدراسة

النسبة	العدد	المؤهل العلمي
74.5%	38	بكالوريوس
15.5%	8	ماجستير
4%	2	دكتوراه
6%	3	غير ذلك ( بكالوريوس وشهادة مهنية)
النسبة	العدد	الخبرة العملية
8%	4	أقل من 5 سنوات
40%	20	من 5 - 10 سنوات
40%	20	من 11 - 15 سنة
12%	7	أكثر من 15 سنة
النسبة	العدد	المسمى الوظيفي
2%	1	مساعد مدير عام
19%	10	مدير فرع
31%	16	مساعد مدير فرع
18%	9	مدير دائرة
30%	15	موظف في دائرة التدقيق

يظهر الجدول السابق أن معظم أفراد عينة الدراسة ممن يحملون الشهادة الجامعية الأولى بلغت نسبتهم حوالي 75% من العينة، فيما بلغت نسبة حملة الماجستير حوالي 16%، فيما تمثلت باقي العينة في حملة الدكتوراه وحملة البكالوريوس والشهادات المهنية، مما يدل على وجود وعي كافي لدى المستجيبين حول فقرات الاستبانة وفرضيات الدراسة، كما أن 92% من أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة عملية تزيد عن 5 سنوات في العمل المصرفي، أي أنهم يتمتعون بالقدرة والكفاءة التي تمكنهم من تقييم مدى التزام المصارف بمبادئ الحاكمية المؤسسية، وخاصة أن عينة الدراسة شملت فئات مختلفة من العاملين بالمصارف الاسلامية من مختلف المستويات الادارية.

## مدى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية

### التحليل الإحصائي للبيانات

استخدم الباحثان الأساليب الإحصائية التالية في تحليل البيانات واختبار الفرضيات حسب برنامج SPSS:

#### 1. اختبار ثبات أداة القياس (المصدقية) $\alpha$ (Reliability Analysis)

تم استطلاع آراء ثلاثة أعضاء هيئة تدريسية من جامعة البلقاء التطبيقية للتأكد من صدق الاستبانة وصلاحيتها كأداة رئيسة للدراسة، كما تم استخدام اختبار (كرونباخ ألفا) لقياس درجة الثبات الداخلي لفقرات الاستبانة والاتساق الداخلي بين ردود فعل المستجيبين، حيث بلغت قيمة ألفا 70%، وهي نسبة مقبولة كونها أعلى من 60%، وبالتالي يمكن تعميم النتائج.

#### 2. اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogrov- Smirnov)

تم استخدام اختبار التوزيع الطبيعي لاختبار مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، وقد كانت نتائج التحليل أن البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً، حيث كانت قيمة Z المعنوية لجميع فرضيات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة 5% كما يتبين من الجدول التالي:

جدول رقم (2) اختبار التوزيع الطبيعي

الفرضية	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة
المعنوية Z	1.566	.918	1.402	1.007	1.458	2.32

#### 3. اختبار الفرضيات

تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار One Sample T-Test عند مستوى معنوية 5%، وحسب قاعدة القرار المتضمنة قبول الفرضية إذا كانت T المحسوبة أقل من القيمة الجدولية لها، كما استخدم الأسلوب الوصفي التحليلي (Descriptive Analysis) والذي يتضمن التكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري لقبول أو رفض فقرات الفرضية، وقد تم التوصل إلى ما يلي:-

#### الفرضية الأولى:

لا تلتزم المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية المتعلقة بالمحافظة على حقوق المساهمين ومعاملتهم بعدل. وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات السبعة الأولى في الاستبانة، وكانت النتائج كما يلي:

د. ايمان الهيني و أ. ساري حيمور

جدول رقم (3) نتائج اختبار الفرضية الأولى

T المحسوبة	T الجدولية	T المعنوية	نتيجة الفرضية العدمية	الوسط الحسابي
10.683	1.96	0.00	رفض	3.57

بما أن T المحسوبة أكبر من T الجدولية، فهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي تلتزم المصارف الإسلامية بالمحافظة على حقوق المساهمين ومعاملتهم بعدل. ويظهر الجدول التالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الفرضية مرتبة تنازلياً حسب الوسط الحسابي لها:

جدول رقم (4) الفقرات المتعلقة بالفرضية الأولى

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
3	يؤمن المصرف للمساهمين التصويت على انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.	4.22	0.901
2	يقوم المصرف بدعوة المساهمين لاجتماعات الهيئة العامة والمشاركة بالتصويت.	4.04	0.824
1	يكفل المصرف لجميع المساهمين حق الحصول على الأرباح السنوية في حال تحقيقها.	3.98	0.948
7	يتم معاملة المساهمين بعدالة وبطريقة متكافئة.	3.24	0.473
6	يحق للمساهمين الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة.	3.22	1.045
4	يكفل المصرف للمساهمين حق مساءلة أعضاء مجلس الإدارة عند الحاجة.	3.2	1.00
5	يؤمن المصرف للمساهمين حق المشاركة والتصويت على اتخاذ القرارات الهامة.	3.14	1.177

يظهر الجدول السابق اتجاهات المستجيبين الإيجابية نحو التزام المصارف الإسلامية بالمحافظة على حقوق المساهمين ومعاملتهم بعدل، حيث بلغ الوسط الحسابي لجميع الفقرات أكبر من 3، كما أن الانحراف المعياري كان حوالي وأقل من 1 لمعظم الفقرات.

مدى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية

الفرضية الثانية:

لا تلتزم المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية المتعلقة بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح ومعاملتهم بعدل. وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من الفقرة الثامنة وحتى الفقرة السادسة عشرة، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (5) نتائج اختبار الفرضية الثانية

T المحسوبة	T الجدولية	T المعنوية	نتيجة الفرضية العدمية	الوسط الحسابي
20.362	1.96	0.00	رفض	4.36

بما أن T المحسوبة أكبر من T الجدولية، فهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي تلتزم المصارف الإسلامية بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح ومعاملتهم بعدل. ويظهر الجدول التالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الفرضية مرتبة تنازلياً حسب الوسط الحسابي لها:

جدول رقم (6) الفقرات المتعلقة بالفرضية الثانية

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
10	يقوم المصرف بتوفير معلومات صحيحة مناسبة لاتخاذ قرارات أصحاب المصالح.	4.55	0.61
9	يقوم المصرف بتعويض أصحاب المصالح عن أية أضرار تلحق بهم بسبب انتهاك حقوقهم.	4.53	0.578
16	يقوم المصرف بالتعامل مع المصارف الأخرى بالتزام ومصداقية.	4.43	0.836
8	يؤدي المصرف حقوق أصحاب المصالح التي يتمتعون بها حسب القوانين والأنظمة.	4.35	0.955
15	يقوم المصرف باتباع تعليمات البنك المركزي وتزويده بالبيانات المطلوبة بدقة.	4.35	0.868
12	يوجد بالمصرف نظام رواتب يحقق العدالة بين الموظفين.	4.35	0.77

د. ايمان الهيني و أ. ساري حيمور

0.821	4.25	يوجد إجراءات ثابتة محددة لعمليات التوظيف.	11
0.885	4.24	يقوم المصرف بأداء حقوق المودعين ومعاملتهم بطريقة جيدة.	14
1.00	4.20	يوجد بالمصرف إجراءات محددة تتعلق بترقية الموظفين.	13

يظهر الجدول السابق اتجاهات المستجيبين الإيجابية نحو التزام المصارف الإسلامية بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح ومعاملتهم بعدل، حيث بلغ الوسط الحسابي لجميع الفقرات أكبر من 3، كما أن الانحراف المعياري كان أقل من 1 لمعظم الفقرات.  
**الفرضية الثالثة:**

لا تلتزم المصارف الإسلامية الأردنية بإصدار نظم تعمل على تحديد صلاحيات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية فيها ومسؤولياتها. وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من الفقرة السابعة عشرة وحتى الفقرة الثانية والعشرين من الاستبانة، وكانت النتائج كما يلي:

**جدول رقم (7) نتائج اختبار الفرضية الثالثة**

T المحسوبة	T الجدولية	T المعنوية	نتيجة الفرضية العدمية	الوسط الحسابي
14.520	1.96	0.00	رفض	3.96

بما أن T المحسوبة أكبر من T الجدولية، فهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي تلتزم المصارف الإسلامية بإصدار نظم تعمل على تحديد صلاحيات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية فيها ومسؤولياتها. ويبين الجدول التالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الفرضية.

**جدول رقم (8) الفقرات المتعلقة بالفرضية الثالثة**

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
17	يوجد للمصرف نظام داخلي يحدد صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة.	4.35	0.796
19	يقوم مجلس الإدارة بعقد اجتماعات دورية.	4.29	0.923
22	تأخذ إدارة المصرف باقتراحات لجان التدقيق.	4.22	0.879
20	يسمح المصرف للهيئة العامة للمساهمين بمساعدة مجلس الإدارة.	4.18	0.865



مدى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية

1.088	3.76	يوجد في المصرف نظام جيد للرقابة الداخلية.	21
0.428	3.24	تخضع الإدارة التنفيذية في المصرف للرقابة من قبل مجلس الإدارة.	18

يظهر الجدول السابق اتجاهات المستجيبين الإيجابية نحو جميع فقرات الفرضية الثالثة حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرات أكبر من 3، كما بلغ الانحراف المعياري لمعظمها أقل من 1.

**الفرضية الرابعة:**

لا يلتزم أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين في المصارف الإسلامية الأردنية بقواعد السلوك المهني في ممارسة مهامهم. وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من الفقرة الثالثة والعشرين وحتى الفقرة الثامنة والعشرين من الاستبانة، وكانت النتائج كما يلي:

**جدول رقم (9) نتائج اختبار الفرضية الثالثة**

الوسط الحسابي	نتيجة الفرضية العدمية	T المعنوية	T الجدولية	T المحسوبة
4.14	رفض	0.00	1.96	22.459

بما أن T المحسوبة أكبر من T الجدولية، فهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يلتزم أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين في المصارف الإسلامية بقواعد السلوك المهني في ممارسة مهامهم. ويبين الجدول التالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الفرضية.

**جدول رقم (10) الفقرات المتعلقة بالفرضية الرابعة**

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
28	يعمل أعضاء مجلس إدارة المصرف على التصرف بمسؤولية واحترام إذا تعارضت مصالحهم الشخصية مع مصلحة المصرف.	4.41	0.735
27	يحافظ أعضاء مجلس إدارة المصرف على أسرار المصرف.	4.37	0.774
25	يتمتع معظم أعضاء مجلس الإدارة بالمصرف بالاستقلالية.	4.35	0.744

د. ايمان الهيني و أ. ساري حيمور

0.744	4.35	يقوم أعضاء مجلس الإدارة بالمصرف بدعم استقلالية المدقق الخارجي.	26
0.918	4.27	يتصف أعضاء مجلس الإدارة بالمصرف بالأمانة والمصداقية.	23
0.981	3.27	يقوم أعضاء مجلس الإدارة بمساعدة لجنة التدقيق على تنفيذ اعمالها باستقلالية.	24

يظهر الجدول السابق اتجاهات المستجيبين الإيجابية لجميع فقرات الفرضية الرابعة حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرات أكبر من 3، كما بلغ الانحراف المعياري لهذه الفقرات أقل من 1.

**الفرضية الخامسة:**

لا تلتزم المصارف الإسلامية الأردنية بتوفير الشفافية والإفصاح بالمعلومات المنشورة. وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من الفقرة التاسعة والعشرين وحتى الفقرة الخامسة والثلاثين من الاستبانة، وكانت النتائج كما يلي:

**جدول رقم (11) نتائج اختبار الفرضية الخامسة**

T المحسوبة	T الجدولية	T المعنوية	نتيجة الفرضية العدمية	الوسط الحسابي
18.26	1.96	0.00	رفض	3.94

بما أن T المحسوبة أكبر من T الجدولية، فهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي تلتزم المصارف الإسلامية بتوفير الشفافية والإفصاح بالمعلومات المنشورة ، ويبين الجدول التالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الفرضية.

**جدول رقم (12) الفقرات المتعلقة بالفرضية الخامسة**

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
35	يقوم المصرف بالإفصاح عن المخاطر المتوقعة.	4.59	0.572
29	يقوم المصرف بوضع أهدافه والإعلان عنها .	4.43	0.781
30	يقوم المصرف بالإعلان عن خططه المستقبلية.	4.35	0.796
32	يقوم المصرف بنشر التقارير المالية السنوية	4.20	1.00

مدى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية

		المدققة و المعدة بدقة وشفافية.	
0.985	4.10	تقوم إدارة المصرف بالإعلان عن مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين بشفافية وصدق.	31
0.935	3.25	يقوم المصرف بالإفصاح عن المعاملات المادية والعقود بشفافية والعقود مع الأطراف الخارجية بشفافية.	34
0.909	2.88	يقوم المصرف بنشر بيانات مالية مرحلية مدققة.	33

يظهر الجدول السابق اتجاهات المستجيبين نحو معظم فقرات الفرضية، حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرات أكبر من 3 ما عدا الفقرة المتعلقة بنشر بيانات مرحلية مدققة، كما بلغ الانحراف المعياري أقل من 1 لمعظم الفقرات.

**الفرضية السادسة:**

لا تلتزم المصارف الإسلامية بالوفاء بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع. وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من الفقرة السادسة والثلاثين وحتى الفقرة الثانية والأربعين من الاستبانة، وكانت النتائج كما يلي:

**جدول رقم (13) نتائج اختبار الفرضية السادسة**

T المحسوبة	T الجدولية	T المعنوية	نتيجة الفرضية العدمية	الوسط الحسابي
23.88	1.96	0.00	رفض	4.63

بما أن T المحسوبة أكبر من T الجدولية، فهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي تلتزم المصارف الإسلامية بالوفاء بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، ويبين الجدول التالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الفرضية.

جدول رقم (14) الفقرات المتعلقة بالفرضية الخامسة

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
36	يقوم المصرف بالالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الأردن.	4.69	0.510
37	يحرص المصرف على تسديد الضرائب المستحقة عليه بالوقت المحدد.	4.69	0.449
39	يقوم المصرف بتقديم التبرعات المالية والمعنوية للجمعيات الخيرية.	4.65	0.559
40	يقوم المصرف بعقد برامج تدريبية للعاملين لديه وتنمية مهاراتهم.	4.63	0.63
38	يقوم المصرف بالمشاركة في تحسين البيئة.	4.61	0.568
41	يحرص المصرف على توفير ظروف صحية مناسبة للموظفين العاملين لديه.	4.57	0.671
42	يعمل المصرف على خدمة المجتمع من خلال تبني مشاريع تنموية.	4.54	0.563

يظهر الجدول السابق اتجاهات المستجيبين نحو معظم فقرات الفرضية، حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرات أكبر من 3، كما بلغ الانحراف المعياري أقل من 1 لجميع الفقرات.

### النتائج

بعد إجراء التحليل الإحصائي اللازم ، تم التوصل الى النتائج التالية:

1- تلتزم المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية المتعلقة بالمحافظة على حقوق المساهمين ومعاملتهم بعدل، وذلك من خلال دعوة المساهمين لاجتماعات الهيئة العامة والمشاركة بالتصويت، والمحافظة على حقوق المساهمين في الحصول على الأرباح السنوية في حال تحقيقها، ومعاملة المساهمين بعدالة وبطريقة متكافئة، واطلاعهم على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة، والمحافظة على حق المساهمين في المشاركة والتصويت على اتخاذ القرارات الهامة، ومراقبة أعمال ومساءلة أعضاء مجلس الإدارة عند الحاجة.

## مدى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية

2- تلتزم المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية المتعلقة بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح ومعاملتهم بعدل، وذلك بقيام المصرف بتوفير معلومات صحيحة مناسبة لاتخاذ قرارات أصحاب المصالح، وتعويضهم في حال حدوث أية أضرار قد تلحق بهم بسبب أية معلومات أو افصاحات خاطئة، والتعامل مع المصارف الأخرى بالتزام ومصداقية، وقيام المصرف بالالتزام بالأنظمة والقوانين، وإتباع تعليمات البنك المركزي، وتزويده بالبيانات المطلوبة بدقة، ومن خلال أداء حقوق المودعين ومعاملتهم بطريقة جيدة، ووجود نظام محدد مناسب لترقية الموظفين العاملين بالمصرف.

3- تلتزم المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحاكمية الإسلامية بإصدار نظم تعمل على تحديد صلاحيات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية فيها ومسؤولياتها، حيث يوجد للمصرف نظام داخلي يحدد صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة، ويقوم مجلس الإدارة بعقد اجتماعات دورية، كما تأخذ إدارة المصرف باقتراحات لجنة التدقيق، ويوجد في المصرف نظام جيد للرقابة الداخلية، كما يتم مراقبة اعمال الإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة.

4- يلتزم أعضاء مجلس الإدارة والمديرون التنفيذيين في المصارف الإسلامية بقواعد السلوك المهني في ممارسة مهامهم، حيث يتصرف أعضاء مجلس إدارة المصرف بمسؤولية واحترام إذا تعارضت مصالحهم الشخصية مع مصلحة المصرف، ويحافظون على أسرار المصرف، ويتصرفون بأمانة ومصداقية، ويساعدوا المدققين الداخليين والخارجيين على أداء عملهم بنزاهة واستقلالية.

5- تلتزم المصارف الإسلامية الأردنية بتوفير الشفافية والإفصاح بالمعلومات المنشورة، وذلك من خلال افصاح المصرف عن المخاطر المتوقعة، والإعلان عن أهدافه وخطته المستقبلية، وعن مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين بشفافية وصدق، ونشر التقارير المالية السنوية المدققة والمعدة بدقة وشفافية، والإفصاح عن العقود والمعاملات المادية.

6- تلتزم المصارف الإسلامية بالوفاء بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، حيث تلتزم المصارف بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الأردن، وتقوم بدفع الضرائب المستحقة للحكومة في الموعد المحدد، وتقوم بتقديم التبرعات المالية والمعنوية للجمعيات الخيرية، وتهتم بالمحافظة على البيئة، وخدمة المجتمع من خلال تبني مشاريع تنموية، وتهتم بموظفيها حيث تعقد برامج تدريبية للعاملين لديها وتنمية مهاراتهم، وتحرص على توفير ظروف صحية مناسبة للموظفين العاملين لديها.

#### د. ايمان الهيني و أ. ساري حيمور

وتتفق هذه النتائج مع دراسة (مطر ونور، 2007) ودراسة (زريقات، 2011) ومبادئ الحاكمة المؤسسية التي وضعتها منظمة التنمية والتعاون الدولي عام 2004، إلا أنه لوحظ ارتفاع الحسابي للفقرات المتعلقة بفرضيات الدراسة عما كانت عليه الدراسات السابقة، وهذا يعني زيادة التزام المصارف الإسلامية الأردنية بتطبيق مبادئ نظام الحاكمة المؤسسية عما هو عليه في الشركات المساهمة العامة الأخرى أو حتى عما هو عليه في المصارف بشكل عام. ويرى الباحثان أن التزام المصارف الإسلامية الأردنية الملحوظ بمبادئ الحاكمة المؤسسية يعزى إلى مرجعية عمل هذه المصارف والتي تعتمد على الشريعة الإسلامية؛ التي تركز على أهمية الأمانة وضرورة المحافظة على مصالح وأموال الناس، كما يعزى إلى البيئة المصرفية التنافسية التي تعمل بها هذه المصارف، حيث تنافس المصارف الإسلامية الأردنية العديد من المصارف التجارية الأردنية القوية، ومصارف أجنبية تجارية وإسلامية تتمتع بالقوة المالية والإدارية.

#### التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة، يوصي الباحثان بما يلي:

- 1- قيام الجهات الرقابية والإشرافية على المصارف عامة بتشجيع كافة المصارف على أن تتبع منهج المصارف الإسلامية الخاص بالتزامها بمبادئ الحاكمة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية لما يترتب على هذا النهج من تنمية وإصلاح.
- 2- ضرورة التزام المصارف الإسلامية بتأسيس لجنة خاصة بالحكمة تسمى لجنة الحاكمة المؤسسية تهتم بتخطيط، وتوجيه، ومراجعة، ومراقبة عمليات الحاكمة، وتتولى القيام بالإجراءات التصحيحية إذا لزم الأمر.
- 3- قيام المصارف الإسلامية بتشكيل لجنة خاصة مستقلة كما ورد في مبادئ الحاكمة المؤسسية تعنى بتعيين الموظفين وتدريبهم ووضع أسس ترفيقهم، وتهتم بتوفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والصحية المناسبة لهم.
- 4- ضرورة تركيز المصارف الإسلامية على تفعيل أسس اختيار لجان التدقيق الداخلي العاملة فيها، بحيث تختار مجموعة من الأشخاص يتصفون بالتأهيل العلمي والعملية والخبرة المصرفية الجيدة، ويتمتعون بالأخلاق العالية نظراً للدور الحيوي الذي تلعبه هذه اللجنة في المصرف.

## مدى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية

### المراجع

- ابو زر، عفاف (2006): استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
- أحمد، عبدالرحمن يسري (2010): دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة التنمية في البلدان الإسلامية، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، يونيو، [www.Imamu.edu.sa](http://www.Imamu.edu.sa).
- دهمش، نعيم وعفاف ابو زر (2003): تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك، مجلة البنوك في الاردن، عدد10، مجلد22، ديسمبر 2003، ص27-30.
- زريقات، محمد قاسم (2011): أثر دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الأردني في تحسين جودة التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية، المجلة الأردنية في ادارة الأعمال، مجلد7، العدد2، 209-227.
- القطاونة، علي (2011): مدى توافر أبعاد خصائص الحاكمية المؤسسية، وأثرها في دافعية العمل في البنوك التجارية العاملة في الأردن، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد38، العدد1، 76-102.
- كلبونة، أحمد (2008): دور الحاكمية المؤسسية في تحسين أداء البنوك الأردنية وفق دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي عام 2007، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- مطر، محمد، وعبد الناصر نور، (2007): مدى التزام الشركات المساهمة العامة الاردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي"، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، مجلد3، عدد1، صص46-71.
- مطر، محمد عطية (2009): اثر النظم المحاسبية والمعايير المهنية في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة العامة الاردنية، دراسات (العلوم الادارية)، المجلد36، العدد2، صص459-476.
- هنييني، ايمان (2004): تطوير نظام للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الاردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الاردن.

- Abiola, James (2012): Corporate Governance in Nigerian Banking Sector and Relevance of Internal Auditors, British Journal of Arts and Social Sciences, Vol 5, No 1, 66-74.
- Arun, T and Turner, J. (2004): Corporate governance of banks in developing economics: Concepts and issues, Corporate Governance: An International Review, Vol 12, No 3, 371-377.
- Certified Management Accountant (CMA), "Accounting standards and Corporate Governance" <http://www.cma-canda.org>.
- GUPTA, Pushkar (2008): CORPORATE GOVERNANCE IN INDIAN BANKING SECTOR, A Dissertation presented in part consideration for the degree of MA in Finance and Investment, [www. http://edissertations.nottingham.ac.uk](http://edissertations.nottingham.ac.uk).
- Guenther, King (2002): Effective Web Governance Structures (Industry Overview) online, <http://www.findarticles.com>.
- Ontario Teachers Pension Plan (2003) Good Governance is Good Business, <http://www.otpp.com>.
- Organization for Economic Co- Operation and Development Publication Services, (2004): Principles of Corporate Governance, <http://www.oecd.org>.
- Reed, (2005): corporate Governance Reforms in Developing Countries, Journal of Business Ethics, No.3, 233-249.
- The Institute of Internal Auditor (IIA), standards for the professional practice of Internal Auditors. [http:// www.theia.org](http://www.theia.org).
- Shanikat, Mohammed and Abbadi, Sinan S. (2011): Assessment of Corporate Governance in Jordan: An Empirical Study, Australasian Accounting Business and Finance Journal, Vol 5, Issue 3, 91-106.
- Tomar, Shorouq and Bino, Adel, (2012): Corporate Governance and Bank Performance: Evidence from Jordanian Banking Industry", Jordan Journal of Business Administration, Volume 8, No. 2, 353-372.